|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| CDIP/14/6 |
| الأصل: بالإنكليزية |
| التاريخ: 22 سبتمبر 2014 |

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 نوفمبر 2014

موجز التقرير التقييمي لمشروع استحداث أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات - المرحلة الثانية

من إعداد السيدة كاثرين موناغل، خبيرة استشارية، جنيف

1. يحتوي مرفق هذه الوثيقة على موجز التقرير التقييمي الخارجي المستقل لمشروع استحداث أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات - المرحلة الثانية، والذي أعدته السيدة السيدة كاثرين موناغل، خبيرة استشارية، جنيف.
2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ملخص عملي

المشروع

يورد هذا التقرير نتائج التقييم الخارجي المستقل للمشروع المندرج ضمن التوصيات[[1]](#footnote-1) 19 و30 و31 من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وعنوانه "استحداث أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات - المرحلة الثانية". وفيما يلي نص هذه التوصيات:

*التوصية 19:* الشروع في مناقشات حول كيفية العمل، ضمن اختصاص الويبو، على المضي في تسهيل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نموا إلى المعرفة والتكنولوجيا للنهوض بالنشاط الإبداعي والابتكاري وتعزيز تلك الأنشطة المنجزة في إطار الويبو.

*التوصية 30:* يجب أن تتعاون الويبو مع منظمات حكومية دولية أخرى لإسداء النصح للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا، بناء على طلبها، حول سبل النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية المتعلقة بالملكية الفكرية وكيفية الانتفاع بها، ولا سيما في المجالات التي توليها الجهة صاحبة الطلب أهمية خاصة.

*التوصية 31:* اتخاذ مبادرات تتفق عليها الدول الأعضاء وتسهم في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، كتوجيه التماس إلى الويبو بتسهيل نفاذ مُحَسّن إلى المعلومات العلنية الواردة في سندات البراءات.

وقد اتفق المقيم الخارجي مع شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية في أمانة الويبو على عملية التقييم، وهي موضحة في تقرير استهلال التقييم المعتمد. وقد أُجري التقييم في الفترة من منتصف يوليو إلى منتصف سبتمبر 2014.

ونُشر الاقتراح في الوثيقة CDIP/10/13 واعتمد خلال الدور العاشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في نوفمبر 2012. ونُفذ المشروع في الفترة من نوفمبر 2012 إلى ديسمبر 2013 (14 شهرا). وكانت ميزانية المشروع 000 292 فرنك سويسري (موارد غير متعلقة بالموظفين).

وقد خلف المشروع مشروع المرحلة الأولى بعنوان استحداث أدوات للنفاذ للمعلومات المتعلقة بالبراءات (CDIP/4/6، CDIP/6/2). وخلال مشروع المرحلة الأولى أعدت 9 تقارير عن واقع البراءات في مجالات الصحة العامة والأغذية والزراعة والطاقة والبيئة. واعتبارا من سبتمبر 2012، عندما قُيم المشروع، كانت 3 تقارير واقع براءات أخرى إما في مرحلة وضع الاختصاصات أو مرحلة الشراء. كما تضمن المشروع إعداد برنامج تعليم إلكتروني، والمشاركة في 5 مؤتمرات إقليمية للنهوض بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وقد أُجري تقييم للمرحلة الأولى من قبل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بالويبو (CDIP/10/6).

وقد نفّذ المرحلة الثانية من المشروع قسم المعلومات المتعلقة بالبراءات التابع لشعبة النفاذ إلى المعلومات والمعارف في قطاع البنية التحتية العالمية في الويبو. وقد ركزت المرحلة الثانية من المشروع على إعداد تقارير واقع براءات أخرى وأدوات أخرى وأنشطة تكوين كفاءات بغية دعم النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات، تحديدا إعداد المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات المتعلقة بتقارير واقع البراءات وحلقة عمل إقليمية وأقاليمية.

وتقدم تقارير واقع البراءات نظرة ثاقبة بشأن أنماط الأنشطة الابتكارية واتجاهاتها في مجالات تكنولوجية معينة. وهي تشمل تحديدا البحث في قواعد بيانات البراءات عن حالة التقنية الصناعية السابقة، مع تحليل هذه النتائج وترشيحها لوصف أنشطة منح البراءات واتجاهات الابتكار. ويمكن الاستعانة بها لدعم مناقشات السياسات والخيارات الاستراتيجية للتنمية ونقل التكنولوجيا، ويمكن أن تشكل أساس حرية إجراء التحليلات.[[2]](#footnote-2)

ويتطلب إعداد تقارير واقع البراءات خبرة متخصصة في البحث في البراءات وتحليلها تصاحبها إمكانية النفاذ إلى قواعد بيانات البراءات المعنية وأدوات التحليل والبحث. وثمة عدد من المهام المتضمنة في إعداد تقرير عن واقع البراءات. وهي تشمل: البحث في البراءات وجمع المعلومات؛ وتنقيح المعلومات المجمعة وترتيبها وتحليلها؛ وتصوير النتائج للمساعدة في فهم الاتجاهات؛ وإعداد بيان وتفسير، وعلى نحو منفصل، اشتقاق استنتاجات وتوصيات خاصة بالسياق الذي أعد فيه ومن أجله تقرير واقع البراءات.[[3]](#footnote-3)

وتواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نموَا غالبا تحديات عند إعداد تقارير واقع البراءات المتعلقة بأولوياتها الوطنية. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: محدودية الوعي بفائدة تقارير واقع البراءات في مكاتب البراءات وغيرها من الإدارات الحكومية؛ ومحدودية توفر بيانات البراءات الوطنية؛ ومحدودية النفاذ إلى قواعد بيانات البحوث التجارية والأدوات التحليلية.[[4]](#footnote-4)

وقد أعدت تقارير واقع البراءات في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية من المشروع من قبل خبراء استشاريين بالتعاون مع شركاء خارجيين (منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية). وكانت تقارير واقع البراءات المعدة تركز في الأساس على المجالات الهامة من السياسات العامة عالميا، بما في ذلك مجالات الصحة والبيئة، على النحو الوارد في الجزء الخاص بالنتائج الرئيسية من هذا التقرير. ولم يكن الغرض من إعداد تقارير واقع البراءات في إطار هذا المشروع مقتصرا على محتواها، ولكن أيضا قيمتها في إذكاء الوعي فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والمجتمع الدولي بشأن وجاهة تقارير واقع البراءات وفائدتها وتحليلات البراءات على نحو أوسع نطاقا.

ووفقا للقرار المتعلق بتعميم جدول أعمال التنمية في عمل الويبو، اقترحت وثيقة الويبو بشأن البرنامج والميزانية للفترة 2014‑2015 تعميم عدة مشروعات منفذة في فترة السنتين السابقة ـ مثل مشروع استحداث أدوات للنفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات ـ في البرامج المعنية، وفقا للتقييمات.[[5]](#footnote-5) وفي أعقاب المرحلة الثانية، استمر التعاون الخارجي بشأن إعداد تقارير واقع البراءات، وأعدت تقارير واقع براءات أخرى بالتعاون مع المؤسسات العامة في البلدان النامية بشأن المجالات التكنولوجية ذات الأولوية على الصعيدين الوطني والإقليمي.[[6]](#footnote-6) فضلا عن ذلك، استمر العمل بشأن مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا في النفاذ إلى قواعد البيانات والأدوات المفتوحة المصدر لإجراء تحليلات البراءات، وذلك من بين الأنشطة الأخرى لتكوين الكفاءات.

التقييم

وفقا للاختصاصات الموضحة، لم يرم التقييم إلى تقييم الأنشطة الفردية ولكن إلى تقييم المشروع ككل وإسهامه في تحقيق نتيجة المشروع وهدفه. ويأخذ التقييم في الاعتبار أداء المشروع ككل وتصميم المشروع وإدارة المشروع والتنسيق والترابط والتنفيذ والنتائج المحققة.

وكان الهدف العام للتقييم هو:

1. التعلم من خلال التجارب أثناء تنفيذ المشروع: ما الذي أفلح وما الذي لم يفلح فيما يتعلق باستمرار الأنشطة في هذا المجال. وذلك يشمل تحليل ما يلي، متى أمكن: إطار تصميم المشروع؛ وإدارة المشروع بما في ذلك أدوات الرصد وإعداد التقارير، فضلا عن القياس وإعداد التقارير بشأن النتائج المحققة حتى الآن؛ وتقييم احتمال استدامة النتائج المحققة؛
2. وتوفير معلومات تقييمية مبنية على أدلة لدعم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في عملية اتخاذ القرارات.

وتحديدا، كان التقييم يتضمن حيثما أمكن تقييم مدى فائدة المشروع بخصوص يلي:

1. تعزيز النفاذ إلى المعلومات والتكنولوجيات الواردة في نشرات البراءات وتعزيز المعرفة باتجاهات منح البراءات في مجالات تكنولوجية محددة، والتي أعدت بشأنها تقارير عن واقع البراءات؛
2. وتيسير المناقشات السياسية والقرارات الأكثر استنارة فيما يخص البحث والتطوير والاستثمار ونقل التكنولوجيا من خلال توفير تقارير واقع براءات في المجالات المعنية؛
3. ورفع الوعي بأهمية قضايا الملكية الفكرية في عملية اتخاذ القرارات فيما يخص البحث والتطوير والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتصنيع المحلي ومجالات أخرى.

وكان الإطار الزمني للمشروع حسبما ورد في التقييم 14 شهرا (نوفمبر 2012 - ديسمبر 2013)، ولكن لأن بعض الأنشطة المعنية استمرت بعد هذا التاريخ، أخذت في الاعتبار الأنشطة المنجزة حتى منتصف أغسطس 2014. وقد نُفذ التقييم نفسه في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2014.

وكان التقييم تقييما خارجيا مستقل. وكانت منهجية التقييم تهدف إلى الموازنة بين احتياجات التعلم والمساءلة. ومن هذا المنطلق، اتسم التقييم بالمشاركة حيث شارك في عملية التقييم أصحاب المصلحة في المشروع.

وتألفت منهجية التقييم مما يلي:

1. مراجعة الوثائق المتعلقة بالمشروع، والتي تشمل إطار المشروع والتقارير المرحلية وتقييم مشروع المرحلة الثانية وتقارير نفقات الميزانية والنتائج الممكن تحقيقها وغيرها من الوثائق الوجيهة مثل تقارير الدورات السابقة للجنة التي نوقش المشروع فيها. وترد قائمة الوثائق المُراجعة في الملحق 5.
2. ومناقشات غير رسمية مع أعضاء ومديري المشروع؛
3. ومقابلات شبه منظّمة مع أصحاب المصلحة من المنخرطين في المشروع، بمن فيهم الشركاء الخارجيين والشعب الداخلية المتعاونة في الويبو. وترد قائمة بهذه المقابلات في الملحق 6. وقد أجريت المقابلات إما مباشرة أو عبر الهاتف. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات بشأن كيفية إجراء المقابلات والأسئلة الاسترشادية المستخدمة من خلال الملحق السابع لهذا التقرير.

وقد تناول التقييم أسئلة متعلقة بكل من المجالات التالية: تصميم المشروع وإدارته؛ والوجاهة والفعالية؛ والاستدامة؛ وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

وباعتبار كل من النطاق والغرض المحددين للتقييم وأهداف المشروع، أعدّت مؤشرات أداء لكل من أسئلة التقييم الرئيسية. وباعتبار غرض التقييم ونطاقه، وضرورة ذكر كيف ولماذا نفذ المشروع بالطريقة التي نفذ بها، فإن هذه المؤشرات تتمحور حول خليط من المؤشرات التي تركز على العملية والمخرجات والأثر. وكل من أسئلة التقييم ومعايير الأداء موضح في مصفوفة التقييم التي ترد في الملحق 4 من التقرير.

**النتائج الرئيسية**

وفيما يلي النتائج الرئيسية لكل فئة من فئات التقييم:

بشأن تصميم المشروع وإدارته

* كان المشروع مفرطا في الطموح من ناحية تحديد الإطار الزمني لمدة 14 شهرا، والدليل استمرار أنشطة المرحلة الثانية في 2014، وأنشطة ما بعد المرحلة الثانية. ومع ذلك، فقد كان ينبغي أن يكون الإطار الزمني للمشروع في الأصل أطول، ولكنه صار ضيقا بسبب اعتماد المشروع في نوفمبر 2012، وهو موعد لاحق لما كان متوقعا.
* إن تقليل عدد تقارير واقع البراءات المعدة كان مفيدا، ولكنه لا يغني عن الفترة الزمنية الطويلة المطلوبة لإعداد تقرير واقع براءات واحد، من تحديد الموضوع، مرورا بتحديد شركاء التعاون، وحتى مراجعة الشراء والنشر والتعميم.
* تضمنت وثيقة المشروع الأولية وصفا موجزا للمشروع والأهداف المحددة والمخرجات الرئيسية، فضلا عن استراتيجية التنفيذ واستراتيجية المخاطر والتخفيف من أثرها واستراتيجية مراجعة المشروع وجدول المشروع وميزانيته.
* وفقا لتوصية تقييم المرحلة الأولى (ومع مراعاة أن فريق المشروع لم تكن لديه إمكانية النفاذ إلى تقرير التقييم في وقت إعداد اقتراح المشروع)، قد يكون تصميم المشروع لم يستفد من إدراج مؤشرات مستوى الأثر، والميزانية المبنية على النتائج والمخاطر المقيمة حسب درجة تأثيرها السلبي المحتمل واحتمال ظهورها.
* كان كل من رصد المشروع والتقييم الذاتي وأدوات إعداد التقارير مناسبا لطول المشروع وتعقيداته.
* أدرجت ميزانية أساسية في اقتراح المشروع، وأضيفت إليها ميزانية مبنية على النتائج عند انتهائه.
* كان كل من هدف المشروع ومؤشرات النتائج الواردين في استراتيجية الرصد والتقييم منطقيا ومناسبا، ولكنهما لم يردا بشكل مباشر في استقصاءات التقييم والتقارير المؤقتة.
* قد تكون مؤشرات مستوى الأثر قد عززت من تصميم المشروع، ولكن كان من الصعب إدارتها في إطار مدة المشروع المحدودة.
* بينما أجرى فريق المشروع دراسات استقصائية حول المشاركين في المؤتمرات الإقليمية، وتمكن من جمع معلومات حول ظهور الموقع الإلكتروني في نتائج البحث وإحصاءات التنزيل بالنسبة لتقارير واقع البراءات، إلا أنه تعذر عليه جمع أي معلومات مفصلة حول المستخدمين فيما يتعلق باستخدام تقارير واقع البراءات لأن ممارسات الويبو في جمع المعلومات لا تدعم الاستقصاء المتعمق للمستخدمين.
* ويصف الملحق 1 في هذا التقرير مدى استجابة المشروع للتوصيات الصادرة خلال تقييم المرحلة الأولى بالتفصيل.
* باختصار، لوحظ ما يلي:
	+ رغم أن اقتراح المشروع لم يتناول العديد من العناصر الفرعية للتوصيتين 1 و2 فيما يخص بنية كل من اقتراح المشروع وتقارير التقييم الذاتي ومحتواهما، من الممكن أن يعزى ذلك إلى توقيت تقرير التقييم في مقابل تصميم اقتراح مشروع المرحلة الثانية وتقديمه ـ دُرس كل من تقرير التقييم واقتراح مشروع المرحلة الثانية في نفس دورة اللجنة. فضلا عن ذلك، في الوقت الذي صيغ فيه التقرير، لم تؤسس الويبو شرطا بأن تكون جميع تقارير المشروعات متضمنة خصائص مثل الإطار المنطقي وتقارير المخاطر المرجحة وإعداد التقارير بناء على مخطط غانت.
	+ أُخذت التوصية 3 في الحسبان فيما يخص أنشطة المتابعة عند تنفيذ المرحلة الثانية وتصميم الأنشطة اللاحقة للمرحلة الثانية.
	+ أما التوصية 4 التي تحث على وجود نظام يسمح للويبو بالتتبع المنظم لمستخدمي الخدمات المقدمة عبر الإنترنت، فقد نفذت جزئيا. وتعد القدرة على فهم الجمهور واحتياجات المستخدمين ومتطلباتهم مفيدة للغاية في تصميم المشروع وتقييمه. ورغم أن هذه التوصية قد أخذتها أمانة الويبو في الاعتبار، إلا أن مسائل مثل شواغل المستخدمين المتصورة بشأن الخصوصية رشحت كأحد أسباب عدم السعي نحو تنفيذ هذه التوصية. ومع ذلك، استخدمت وسائل أخرى للتعقب مثل الاستقصاءات الاختيارية للمشاركين، ويمكن دراسة هذه الوسائل واستكشاف وسائل أخرى كسبل لتعقب استخدام الأدوات الموضوعة وقياس فائدتها المتصورة. وعلى نحو مماثل، ينبغي قياس الافتراضات المتعلقة بشواغل المستخدمين من خلال استقصاءات أو وسائل أخرى لتحديد أي المعلومات يرتاح مستخدمي الإنترنت لاطلاع الآخرين عليها.
	+ تحث التوصية 5 كبار المديرين في الويبو على النهوض بأدوات التعلم الإلكتروني لكي تكون مكملة للتدريب في الموقع، ومن ثم فقد أثرت على إعداد أنشطة المرحلة الثانية وما بعد المرحلة الثانية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن أدوات التعلم الإلكتروني لا تتضمن دائما الحاجة إلى أنشطة التدريب المباشر، على النحو الذي بينته حلقات العمل الإقليمية والأٌقاليمية في مشروع المرحلة الثانية. واستخدمت حلقات العمل هذه في تقاسم أفضل الممارسات واختبار المبادئ التوجيهية التي ستكون متاحة في نهاية المطاف كمصدر عبر الإنترنت. وتمتاز حلقات العمل المباشرة أيضا بالحث على إنشاء شبكات غير رسمية. ولدى أدوات التعلم الإلكتروني القدرة على الوصول إلى نطاق أشمل وأوسع جغرافيا من الأطراف الفاعلة، والوصول إلى جميع الفئات المهمة من مستخدمي مخرجات تحليلات البراءات، بما في ذلك الفئات من خارج مكاتب الملكية الفكرية الوطنية، كما تمتد لتشمل الهيئات الحكومية الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ومن ثم فإنه من خلال وضع المبادئ التوجيهية المنهجية، استندت أنشطة المرحلة الثانية وما بعدها إلى برامج التعليم الإلكتروني الخاصة بالمرحلة الأولى.
* فيما يخص التوصية 6 التي تحث على إضفاء الصفة الرسمية على التعاون مع الشعب الأخرى، تجدر الإشارة إلى أنه خلال المرحلة الثانية، كان التعاون رسميا وغير رسمي. وقد أشار اقتراح المشروع بوضوح إلى الشعب الأخرى، وفي بعض الحالات أشير إليها في خطط العمل الفردية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه حتى في غياب إضفاء الصفة الرسمية على التعاون، لا يزال يتعين على أمانة الويبو أن تحث على ثقافة التعاون إلى درجة ترجيح التعاون غير الرسمي والسعي لإتمامه على نحو أكثر حماسا، مما يعزز من احتمالات كفاءة أنشطة الويبو ووجاهتها وفعاليتها. ولمزيد من المعلومات حول التعاون خلال مشروع المرحلة الثانية، انظر أدناه.
* حُددت شعب أخرى في الويبو في وثيقة المشروع كشعب من الممكن أن تسهم في تنفيذ المشروع. وهي تشمل شعبة التحديات العالمية وشعبة المعارف التقليدية وقسم العلاقات الخارجية.
* كان التعاون رسميا وغير رسمي، وركز على الانتفاع بالمهارات والخبرات التكميلية للشعب الأخرى، وكذلك تعزيز النفاذ إلى المناقشات السياسية التي تُجري وفقا لاختصاصاتها.
* تضمن التعاون مع قسم العلاقات الخارجية إنشاء الرسوم المعلوماتية لتقارير واقع البراءات وتمويلها، فضلا عن المساعدة في تحديد الشركاء الخارجيين. وتضمن التعاون مع شعبة التحديات العالمية التشاور حول اختصاصات تقارير واقع البراءات والمدخلات الموضوعية، بينما جاء التعاون مع شعبة المعارف التقليدية في سياق تقاسم تقارير واقع البراءات فيما يخص الموارد الجينية الحيوانية والنباتية، وفقا لما تختص به ولاية الشعبة.
* وخلال المقابلات، اعتُبر التعاون ناجحا ومناسبا بشكل كبير. وكان ذلك بناء على وجهة النظر القائلة إن التعاون ينبغي أن يرمي إلى ترسيخ التكامل والاستفادة إلى أقصى حد من مجالات الخبرة والشبكات المختلفة الخاصة بالشعب المعنية وذلك لتعزيز المحتوى وتعميم المخرجات.
* وكان ثمة تشجيع على إشراك شعب أخرى في مرحلة تصميم المشروع.
* لا شك أنه في مجال مثل معلومات البراءات وتحليلاتها والذي يقدم خدمات وخبرات متخصصة بشأن تكنولوجيات معينة، يعد دور الشعب الأخرى حاسما في تحديد تحديات السياسات التي يمكن مواجهتها من خلال الاستعانة بتحليلات البراءات وفي تيسير النفاذ إلى الشبكات من أجل التعميم والمناقشة. ومن ثم يمكن تحقيق ذلك من خلال اتفاقيات التعاون الرسمي، ولكنه أيضا رهن الكرم والحماس الفرديين وثقافة التعاون بشكل عام.
* وكانت المخاطر المحددة في وثيقة المشروع كما يلي:
	+ - عدم تعبير الدول الأعضاء أو المؤسسات في البلدان النامية عن الاهتمام بتقارير واقع البراءات المقبلة.
		- عدم الاستعانة بالتقارير بما يكفي.
		- ملائمة نطاق كل تقرير.
* وكانت المخاطر المحددة في وثيقة المشروع مبنية على التجارب المحصلة من المرحلة الأولى. وقد ظهر الخطر الأول بدرجة ما، ولكن كانت استراتيجيات التخفيف من أثره ملائمة ومطبقة، وكانت مراعية إلى حد كبير لتلك الواردة في وثيقة المشروع.
* وطُبقت استراتيجيات إضافية للتخفيف من الأثر من قبل فريق المشروع فيما يتعلق بالخطر الأول، وذلك من خلال لعب دور فعال عن طريق التعاون مع الشركاء الخارجيين في تحديد المجالات التكنولوجية أو القضايا التي تفيد من تقارير واقع البراءات.

بشأن الوجاهة

* في المرحلتين الأولى والثانية من المشروع، جاءت أفكار تقارير واقع البراءات بشكل كبير من فريق المشروع بالتشاور مع شركاء داخليين وخارجيين.
* كانت تقارير واقع البراءات تخص مجالات السياسات العامة الهامة على الصعيد العالمي، وكانت تفيد المناقشات العالمية في مجالات الصحة والبيئة، من بين قضايا أخرى. وشملت المنتديات التي كانت تقارير واقع البراءات مفيدة فيها الدول الأعضاء بالويبو، وذلك من خلال عضوياتها في هذه المنظمات الأخرى، وأيضا من خلال معالجة القضايا التي تعد في كثير من الأحيان وجيهة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا.
* لأن قيمة تحليلات البراءات ليست مفهومة على نطاق واسع من قبل الجمهور غير المتعلق بالملكية الفكرية، كان من الطبيعي أن يستغرق المشروع بعض الوقت لكي يصل إلى الجهات المعنية به ـ ينبغي ألا يُنظر إلى إعداد تقارير واقع البراءات وحلقات العمل وبرنامج التعليم الإلكتروني وإعداد المبادئ التوجيهية المنهجية كعناصر قيمة في حد ذاتها وحسب، ولكن كعوامل حفازة للوصول إلى فهم أشمل لقيمة تقارير واقع البراءات بالنسبة للسياسات العامة والتنمية الاستراتيجية ونقل التكنولوجيا.
* أفادت المقابلات والتجارب أنه مع إعداد المزيد من التقارير والانتفاع بها، من المرجح أن تصير الدول الأعضاء والشركاء الخارجيين المحتملين أكثر وعيا بقيمتها وفائدتها، ومن ثم أكثر فعالية في تحديد مواضيع تقارير واقع البراءات واقتراحها. وقد كان هذا الاتجاه واضحا في المرحلة الثانية، حيث جاءت بعض الأفكار في البداية من خلال شركاء خارجيين تعرضوا لتقرير واقع براءات في مجال تكنولوجيا مختلف. وقد تمكنوا من الإقرار بالقيمة التي ستكون لتقرير واقع البراءات في مجالهم.
* فضلا عن ذلك، تلقت الأمانة طلبات عديدة لتحديث التقارير الحالية، وتوضيح علاقتها بالمستخدمين.
* تلقت الأمانة أيضا طلبات لتقاسم أفضل الممارسات من قبل البلدان الأخرى التي استعانت بتحليلات البراءات بفعالية، ولزيادة طاقم التدريب، وللمساعدة في النفاذ إلى قواعد البيانات والأدوات المفتوحة المصدر والمتعلقة ببحوث البراءات وتحليلاتها. وقد أكد العديد ممن جرت مقابلتهم في سياق هذا التقييم على هذه الطلبات.
* تجدر الإشارة إلى أنه في الفترة اللاحقة للمرحلة الثانية، بدأت الأمانة إعداد تقارير واقع براءات أخرى مع بلدان محددة، تحديدا تقرير عن واقع البراءات بشأن زيت الزيتون الذي تنتجه حكومة ماليزيا.

بشأن الفعالية

* يرد تنفيذ المشروع بالتفصيل في الملحق 2 لهذا التقرير.
* رغم أن تنفيذ المشروع لم يكتمل حتى ديسمبر 2013، إلا أن ذلك كان بسبب الجدول الزمني غير الواقعي الذي تسبب فيه تأخر اعتماد اقتراح المشروع.
* استمرت أنشطة مشروع المرحلة الثانية بعد ديسمبر 2013. وفي وقت إعداد التقييم، كانت جميع المخرجات إما تحققت أو على وشك الانتهاء.
* كان المعيار الكلي للنتائج الممكن تحقيقها عاليا بوجه عام. وفيما يخص مؤشرات عديدة، فاق المشروع التوقعات بشكل كبير، على سبيل المثال في حالة إحصاءات التنزيل الخاصة بتقارير واقع البراءات والإسهام في منتديات التفاوض الدولية وكم حلقات العمل وكيفها، وانخراط فريق المشروع في أنشطة الدعم الخارجي.
* ترد تجارب المستخدمين بناء على نتائج استقصاءات تقارير واقع البراءات وإحصاءات التنزيل واستقصاءات المشاركين في حلقات العمل بالتفصيل في الملحق 2 من التقرير.
* زادت حركة المرور على الموقع الإلكتروني وزادت تنزيلات تقارير واقع البراءات بشكل كبير خلال المرحلة الثانية، حيث قاربت مرات ظهور الموقع في نتائج البحث 000 13 مرة وهي أضعاف إحصاءات 2012. فيما يخص تنزيلات تقارير واقع البراءات التي أعدتها الويبو في 2012 و2013 فكان عددها 000 26 مرة.
* وكانت تقارير واقع البراءات وحلقات العمل ذات تقييمات عالية على نحو مستمر من ناحية وجاهتها وجودتها.
* بوجه عام، اعتبرت أنشطة المرحلة الثانية مساهمة في تحقيق فهم أعمق لقيمة تقارير واقع البراءات، وقد شيدت أساسا للدول الأعضاء وغيرها للتعرف على مجالات التكنولوجيا التي تفيد فيها تقارير واقع البراءات عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني.
* ساعدت أنشطة المرحلة الثانية الدول الأعضاء في وضع بذرة لقاعدة مهارات متعلقة بتحليلات البراءات، والتي تعززها الأنشطة اللاحقة للمرحلة الثانية.
* خلال أنشطة المرحلة الثانية، أسهم المشروع مباشرة في المناقشات الجارية في المنتديات الدولية وفيما بين الدول الأعضاء المعنية بقضايا مثل المخلفات الإلكترونية والموارد الجينية الحيوانية والنفاذ إلى الأدوية الأساسية.
* كانت أنشطة مشروع المرحلة الثانية قيمة في حد ذاتها، كما أسهمت في زيادة الوعي بدور النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات وقيمته، وهو اتجاه عززته مشاركة فريق المشروع في أكثر من 20 نشاطا خارجيا بغية تعزيز أهداف المشروع في 2013 و2014.
* يسرت حلقات العمل الإقليمية والأقاليمية الترابط وإنشاء الشبكات غير الرسمية فيما بين مكاتب البراءات الوطنية. وأشار المشاركين إلى قيمة هذه الشبكات بالنسبة لهم، وأعربوا عن أملهم في تعزيزها بمرور الوقت من خلال المزيد من أنشطة الويبو.
* اقترح المشاركون أنشطة متابعة أخرى لتعزيز هذه الشبكات. وهم يسعون تحديدا إلى تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات من قبل البلدان ذات المهارات والخبرات في إعداد تقارير واقع البراءات وتحليلات البراءات مع من يبحثون عملهم في هذا المجال. على سبيل المثال، ذكر المشاركون أنه سيكون من المفيد أن تطلع حكومات سنغافورة والمملكة المتحدة وماليزيا والفلبين الآخرين على تجاربها. وينظر فريق المشروع في هذه الطلبات في الفترة اللاحقة للمرحلة الثانية.
* كما يرد في الملحق 2 للتقرير، اعتبر المشاركون في أنشطة المشروع أن أنشطة المشروع بشكل عام قد عززت فهمهم بشأن وجاهة المعلومات المتعلقة بالبراءات وقيمتها، وعززت قدرتها على تحديد مجالات التكنولوجيا التي من الممكن أن تعزز المعلومات المتعلقة بالبراءات بها عملية وضع السياسات ووضع الاستراتيجيات ونقل التكنولوجيا.
* في المرحلة الثانية، أُعد المزيد من تقارير واقع البراءات، بجانب المبادئ التوجيهية المنهجية لأفضل الممارسات.
* وكانت حلقات العمل بمنزلة مشاورات معمقة تنقح المبادئ التوجيهية المنهجية لضمان كونها جميعا موجهة نحو جمهور البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.
* رغم قيود موقع الويبو الإلكتروني فيما يخص المساعدة في تعقب فائدة الأدوات الموضوعة وأثرها، أُجري بعض التعقب. وامتد هذا التعقب ليشمل الظهور في نتائج البحث وتنزيلات تقارير واقع البراءات واستقصاء بشأن تجربة مستخدمي تقارير واقع البراءات واستقصاءات المشاركين في حلقات العمل.

بشأن الاستدامة

* تضمن المشروع خصائص عديدة تدعم استدامة المشروع. وهي تشمل:
	+ أنشطة التعزيز الخاصة بفريق المشروع.
	+ القيمة الواضحة لتقارير واقع البراءات المعدة.
	+ الإسهام الواضح في وضع السياسات.
	+ إسهام حلقات العمل في دعم إنشاء الشبكات غير الرسمية.
	+ فائدة المبادئ التوجيهية المنهجية لأفضل الممارسات في مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا وآخرين على وضع تقارير واقع البراءات الخاصة بها في المجالات المهمة.
* ينبغي أن يستمر تعزيز الاستدامة في فترة ما بعد المرحلة الثانية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المزيد من أنشطة تكوين الكفاءات وتعزيز النفاذ إلى الأدوات، ويشمل ذلك:
	+ زيادة نطاق الأدوات الإلكترونية المتاحة.
	+ تعزيز الأدوات بحيث تصل إلى قاعدة أصحاب مصلحة أوسع نطاقا بما في ذلك الوصول إلى نطاق أوسع من الهيئات الحكومية.
	+ إعداد وحدات متقدمة للتنفيذ من خلال أكاديمية الويبو/مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.
	+ استمرار العمل بشان تيسير النفاذ إلى أدوات البحث في البراءات وتحليلها المفتوحة المصدر.
	+ تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان.

بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

* أسهم المشروع بشكل عام في تحقيق الأهداف الموضحة في التوصيات 19 و30 و31 من جدول أعمال التنمية.
* باعتبار التركيز حتى الآن على تقارير واقع البراءات التي تتناول القضايا ذات الاهتمام الدولي، كان الإسهام المتعلق بالتوصية 30 قويا بشكل خاص، وذلك بفضل التعاون مع منظمات دولية أخرى.
* من الممكن إثارة الأسئلة دوما ـ ولطالما أثيرت ـ فيما يتعلق بمدى استجابة المشروع لمجالات الحاجة الشديدة، وذلك استنادا إلى الرأي القائل إن المشروع يفيد أكثر من هم أقدر على الاضطلاع بهذا النوع من العمل بأنفسهم. ورغم وجود بعض الصدق في هذا الرأي، إلا أنه قد لا يقر على نحو كافٍ بإسهام المشروع في السياسات الدولية المتعلقة بالبلدان الأقل نموا مثل المخلفات الإلكترونية والموارد الجينية والنفاذ للأدوية الأساسية وأدوية فيروس نقص المناعة البشرية. كما أنه قد يهوّن من القيمة الواضحة لصقل البلدان ذات المهارات والاهتمام فيما يخص المعلومات المتعلقة بالبراءات لمهاراتها، ومساعدتها من قبل الويبو في تقاسم مهاراتها وخبراتها مع الدول الأعضاء الأخرى، وهذا الأمر قد يكون محل تركيز العمل المقبل في هذا المجال.
* ينبغي أن يُفهم المشروع كمشروع آخذ في التطور ومستمر في تطوره تدريجيا. وهو يحقق ذلك من خلال زيادة الوعي بقيمة المعلومات المتعلقة بالبراءات وتيسير النفاذ إلى أدوات المعلومات المتعلقة بالبراءات، والإسهام في تكوين قاعدة مهارات ضمن قاعدة أصحاب مصلحة أوسع نطاقا، ودعم تقاسم الخبرات والمعلومات فيما بين البلدان. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف بشكل كامل التزام الدول الأعضاء والأمانة الطويل الأجل بالمشروع، وتقدير أن المشروع يستلزم مجموعة مهارات متخصصة لكونه مشروع متعلق بتقديم خدمات. كما يستلزم الإقرار به كمشروع يتطلب تعاون تام وفعال مع الشركاء داخليا وخارجيا لربط المهارات بمجالات التكنولوجيا والسياسات العامة.

**الاستنتاجات**

استنادا إلى النتائج الواردة أعلاه، والملحقين 1 و2، يمكن استخلاص الاستنتاجات الرئيسية التالية:

بشأن تصميم المشروع وإدارته

* كان المشروع مفرطا في الطموح من ناحية الإطار الزمني المتاح، ولكن في النهاية نُفذ المشروع بجودة عالية وفاق التوقعات في بعض الجوانب.
* إن تداخل توقيت تقييم المرحلة الأولى مع اقتراح مشروع المرحلة الثانية يعني أنه لا يمكن أن تؤخذ في الاعتبار جميع التوصيات الممكن تنفيذها في المرحلة الثانية. ولكن بعض التوصيات المتعلقة بتصميم المشروع وإدارته قد دُمجت في المشروع منذ ذلك الحين.
* كانت طبيعة اقتراح المشروع وأدوات إدارته مناسبة بشكل عام لمدة المشروع ومستوى تعقيده، ولكن كان من الممكن تعزيزها، على النحو الوارد في توصيات المرحلة الأولى، من خلال عناصر مؤشرات مستوى الأثر وتحليل المخاطر المرجحة وتحديد الافتراضات الخارجية، وغيرها من الخصائص.
* ينبغي توخي الحرص لضمان تصميم استراتيجية الرصد والتقييم في البداية، وتنفيذها طوال فترة المشروع على نحو مترابط ومتسق. وتحديدا، ينبغي لعملية الرصد والتقييم أن تجعل من الممكن تقييم المؤشرات الواردة في تصميم المشروع بدقة في المرحلة النهائية.
* عانى المشروع من عدم كفاية الموارد المخصصة للترجمة وتعميم مخرجات المشروع، على سبيل المثال من خلال مشاركة الموظفين في الأنشطة الخارجية. وكانت منظمات وشعب أخرى تدعم العديد من هذه الأنشطة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنشطة تعد مهمة أيضا في تحديد مواضيع تقارير واقع البراءات التي تهم الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية.

بشأن الوجاهة

* لأن قيمة تحليلات البراءات ليست مفهومة على نطاق واسع من قبل الجمهور غير المتعلق بالملكية الفكرية، كان من الطبيعي أن يستغرق المشروع بعض الوقت لكي يصل إلى الجهات المعنية به ـ ينبغي ألا يُنظر إلى إعداد تقارير واقع البراءات وحلقات العمل وبرنامج التعليم الإلكتروني وإعداد المبادئ التوجيهية المنهجية كعناصر قيمة في حد ذاتها وحسب، ولكن كعوامل حفازة للوصول إلى فهم أشمل لقيمة تقارير واقع البراءات بالنسبة للسياسات العامة والتنمية الاستراتيجية ونقل التكنولوجيا. فالجمهور الطبيعي والمناسب لهذا المشروع يتجاوز مكاتب الملكية الفكرية الوطنية. ومع إعداد المزيد من التقارير والانتفاع بها، من المرجح أن تصير الدول الأعضاء والشركاء الخارجيين المحتملين أكثر وعيا بقيمتها وفائدتها، ومن ثم أكثر فعالية في تحديد مواضيع تقارير واقع البراءات واقتراحها.
* ينبغي عدم التقليل من أهمية الترجمة في ضمان الوجاهة بالنسبة للمستخدمين وتعزيز وجاهة المشروع وكفاءته وفعاليته.

بشأن الفعالية

* كان المشروع فعالا بشكل كبير في تحقيق أهدافه. وينبغي أن يستند العمل المقبل إلى الأساس المشيد في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية وفترة ما بعد المرحلة الثانية، وأن يعزز هذا الأساس.
* بوجه عام، وبالإضافة إلى الإسهام في المناقشات الدولية بشأن جوانب تكنولوجية هامة في مجالي الصحة والبيئة، أسهمت أنشطة المرحلة الثانية في تعميق فهم قيمة تقارير واقع البراءات والمعلومات والتحليلات المتعلقة بالبراءات على نحو أوسع نطاقا. فقد وضعت بذرة أساس للدول الأعضاء وغيرها لتحديد مجالات التكنولوجيا التي تفيد فيها تقارير واقع البراءات وضع السياسات على الصعيدين الوطني والدولي. وساعدت أنشطة المرحلة الثانية وما بعدها الدول الأعضاء في البدء في تشكيل قاعدة مهارات في مجال تحليلات البراءات لكي تصبح في النهاية أكثر اعتمادا على ذاتها في هذا المجال.

بشأن الاستدامة

* تضمن المشروع خصائص عديدة تدعم استدامة المشروع. وينبغي أن يستمر تعزيز هذه الخصائص في فترة ما بعد المرحلة الثانية.
* ينبغي أن تركز الأنشطة المقبلة أكثر على تكوين الكفاءات، وتعزيز التعلم عن بعد والنفاذ إلى الأدوات. فمن شأن ذلك أن يمكن المشروع من الوصول إلى نطاق أوسع من الدول الأعضاء، ونطاق أوسع من الهيئات الحكومية وعدد أكبر من الموظفين داخل الأقسام المعنية، ونطاق أكبر من أصحاب المصلحة بمن فيهم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات الأبحاث.

بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية

* أسهم المشروع بشكل عام في تحقيق الأهداف الموضحة في التوصيات 19 و30 و31 من جدول أعمال التنمية.
* إن النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات يدعم جدول أعمال التنمية على النحو الأفضل عندما يتاح لجميع المنخرطين في فحص البراءات والبحث والتطوير ووضع السياسات والاعتراض على البراءات والاستغلال التجاري للابتكارات النفاذ إلى المعلومات وقواعد بيانات البحوث والتحليلات المتعلقة بالبراءات.
* ينبغي أن يُفهم المشروع كمشروع امتاز بإيقاع بطيء في مراحله المبكرة، ولكنه استمر وسيستمر في التطور تدريجيا، مع احتمال نمو تأثيره باستمرار مع توحيد المكاسب المتحققة في المراحل المبكرة. وهو يحقق ذلك وسيستمر في تحقيقه من خلال زيادة الوعي بقيمة المعلومات المتعلقة بالبراءات وتيسير النفاذ إلى أدوات المعلومات المتعلقة بالبراءات، والإسهام في تكوين قاعدة مهارات ضمن قاعدة أصحاب مصلحة أوسع نطاقا، ودعم تقاسم الخبرات والممارسات فيما بين البلدان. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف بشكل كامل التزام الدول الأعضاء والأمانة الطويل الأجل بالمشروع، وتقدير أن المشروع يستلزم مجموعة مهارات متخصصة لكونه مشروع متعلق بتقديم خدمات. وينبغي الإقرار به كمشروع يتطلب تعاون تام وفعال مع الشركاء داخليا وخارجيا لربط الخبرات والخدمات المقدمة بمجالات التكنولوجيا والسياسات العامة التي ستستفيد منها.

**التوصيات**

**التوصية 1:** إلى أمانة الويبو: ضبط توقيت تقييمات المشروعات على نحو يضمن نفاذ الشعب المسؤولة عن التنفيذ إلى توصيات التقييم المتعلقة بتصميم مراحل المشروع اللاحقة في مرحلة صياغة اقتراح المشروع، وقبل أن تكون ملزمة بتقديم اقتراحات المشروع إلى اللجنة لاعتمادها.

**التوصية 2:** إلى أمانة الويبو والدول الأعضاء: بينما قد لا يتطلب جميع المواد والأنشطة الترجمة إلى جميع اللغات الرسمية، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار درجة دعم الترجمة لأهداف المشروع وكفاءته وفعاليته على أساس كل مخرج على حدة. وينبغي إدراج بنود ميزانية كافية بشأن الترجمة في اقتراحات المشروع.

**التوصية 3:** إلى أمانة الويبو والدول الأعضاء: نشر مخرجات المشروع أمر ضروري لوجاهة المشروع وفعاليته، وينبغي أن تخصص ميزانية له وفقا لهذا الأساس.

**التوصية 4:** إلى أمانة الويبو: دراسة جميع الخيارات المتعلقة بتعقب تجارب المستخدمين وتقييمها، ودراسة الأنشطة المساعدة في إبلاغ المنخرطين مباشرة في المشروع بإنجازات المشروع. وقد يشمل ذلك على سبيل المثال، إعداد نشرة إخبارية إلكترونية عن المشروع و/أو تحديث الموقع الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي على نحو أكثر تواترا.

**التوصية 5:** إلى أمانة الويبو: أن ينظر إلى المشروع عند تعميمه كمشروع تقديم خدمات يتطلب مهارات وخبرات وتجارب خاصة، ومن ثم ينظم وتخصص له الموارد البشرية على هذا الأساس.

**التوصية 6:** دون الإخلال بمداولات الدول الأعضاء، ينبغي أن تدرس الويبو والدول الأعضاء فيها إجراء أنشطة مقبلة في هذا المجال من شأنها:

1. الاعتماد على الأساس الذي أنشأته المرحلتان الأول والثانية، على سبيل المثال من خلال الاستمرار في دعم مداولات السياسات على الصعيد الدولي عبر إعداد تقارير واقع براءات، فضلا عن العمل مع الدول الأعضاء لتحديد مجالات تكنولوجية محددة لإنشاء تقارير واقع براءات بشأنها.
2. التركيز على تكوين الكفاءات على سبيل المثال من خلال وضع المزيد من الأدوات الإلكترونية. وقد يشمل ذلك إعداد وحدة تدريبية متقدمة يمكن تدريسها من قبل أكاديمية الويبو وإدراجها كوحدة دائمة في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار.
3. تيسير التعلم في مقر العمل من خلال تكوين المهارات في مجال البحث في البراءات وتحليلها، مع مراعاة أن ذلك قد يتطلب استثمارا متواضعا من الويبو عن طريق الاشتراك في الأدوات التجارية وقواعد البيانات المتخصصة.
4. تيسير النفاذ إلى أدوات البحث في البراءات وتحليلها وتيسير التدريب على استخدامها.
5. ضمان توجيه الأنشطة بحيث تصل إلى جمهور أوسع نطاقا من أصحاب المصلحة بما في ذلك الهيئات الحكومية الرئيسية والقطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية.
6. تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين البلدان.

[نهاية المرفق والوثيقة]

1. حسبما اعتمدتها الدورة الثامنة عشرة العادية للجمعية العامة للويبو. [↑](#footnote-ref-1)
2. انظر على سبيل المثال الرابط التالي، <http://www.wipo.int/patentscope/en/programs/patent_landscapes/index.html> [↑](#footnote-ref-2)
3. حلقة عمل الويبو الأقاليمية بشأن تحليلات البراءات، 4-6 ديسمبر 2013 مانيلا، WIPO/IP/MNL/13، الوثائق: قائمة الموضوعات متاحة عبر الرابط: <http://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting_id=31543> [↑](#footnote-ref-3)
4. حسبما أوصى كاتب هذا التقرير خلال مقابلات التقييم. [↑](#footnote-ref-4)
5. وثيقة الويبو للبرنامج والميزانية للفترة 2014-2015. اعتمدتها جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في 12 ديسمبر 2013 . الصفحة 27، الفقرة 56. [↑](#footnote-ref-5)
6. على سبيل المثال، يعد تقرير حول زيت النخيل مع حكومة ماليزيا، حسبما أخبر كاتب هذا التقرير خلال المقابلات. [↑](#footnote-ref-6)